



Studying the Theory of Using the Word in Most of the Meaning in That Unit

Abdul Jabbar Zargush Nesb

Abstract

The study of terminology forms an important part of the studies of the fundamentals of jurisprudence, the most important of which is the issue of formulation, and branching from that research on usage. In his mind, you can pronounce that term, which has become a reason for the perception of the meaning. The fundamentalists have only been subjected to use and its truth in a brief way, except for the martyr al-Sadr who addressed it with criticism and analysis, reviewing the opinions and aspects that could be presented in this regard. One usage, provided that each of the meanings is intended from the word separately, so the impediment is in the opinion of those who say that it is not permissible and it is related to one remark at the same time, since the search for the theory of use and the use of the word in more than one meaning has not been refined and refined and is still suffering from ambiguity and complexity, for that reason This study discussed the views of fundamentalists and presented their problems, comparing each other with each other.

Keywords: Use, Use Will, Conditions of Use, Stating

How to Cite: Zargush Nesb AJ., Studying the Theory of Using the Word in Most of the Meaning in That Unit, Quarterly Journal of Contemporary Literature Studies, 2023;15(59):1-22.

Associate Professor at the College of Islamic Theology and Epistemology, Ilam University, Ilam, Iran

Correspondence Author: Abdul Jabbar Zargush Nesb

Email: a.zargooshnasab@ilam.ac.ir

Receive Date: 13.07.2022

Accept Date: 26.02.2023



بررسی نظریه استعمال و کاربرد لفظ واحد در بیش تر از یک معنا همزمان

عبدالجبار زرگوش نسب

چکیده

مباحث الفاظ، بخش مهمی از مباحث اصول فقه تشکیل می دهد، از مهمترین آن مسأله وضع الفاظ است و مقام استعمال متفرع بر مقام وضع است. بعد از اینکه لفظ برای معنایی وضع و قرار داده می شود تصور لفظ سببی برای تصور معنا می گردد، در این هنگام نقش استفاده از ارتباط لغوی که بین لفظ و معنای قرار شده، اگر بخواهی برای شخصی بیان کنی بگونه ای که در ذهنش تصور کند، می توانید آن را تلفظ کنید. علمای اصول جز تعدادی اندک از آنان متعرض بحث استعمال و حقیقت آن را نشده اند و بصورت مختصر به استثنای شهید صدر که بطور مفصل آن را مورد نقد و تحلیل قرار داده بعد از بررسی آرای دیگران و وجوهی که ممکن است در خصوص مطرح شود. اصولیین اختلاف نموده اند در جواز اراده بیش تر از یک معنا از یک لفظ در یک استعمال، به گونه ای که هر یک از آن معانی به طور جداگانه و علی حده از لفظ اراده شده باشد، پس مانع طبق نظر قائلین به عدم جواز عبارت است از اجتماع دو لحاظ در آن واحد بر ملحوظ واحد (لفظ). از آنجا که بحث از نظریه استعمال و کاربرد یک لفظ در بیش از یک معنا در آن واحد منقح نشده و هنوز از غموض و پیچیدگی بر خوردار است. این پژوهش آرای اصولیین و بیان اشکالات آنان، مورد مناقشه و بررسی قرار داده است، در حالیکه بعضی از آن آرا و نظرات بایکدیگر تطبیق داده است.

واژگان کلیدی: استعمال، اراده استعمالیه، شروط استعمال، وضع لفظ

ارجاع: زرگوش نسب عبدالجبار، بررسی نظریه استعمال و کاربرد لفظ واحد در بیش تر از یک معنا همزمان، دراسات ادب معاصر، دوره ۱۵، شماره ۵۹، پاییز ۱۴۰۲، صفحات ۲۲-۱.

دراسة نظرية الإستعمال وإستعمال اللفظ في أكثر من معنى في آن واحد

عبدالجبار زرگوش نسب(الزرگوشي)

الملخص

تشكل مباحث الألفاظ جزءاً مهماً من بحوث أصول الفقه ومن أهمها مسألة وضع الألفاظ، ويتفرع على ذلك البحث عن الإستعمال فبعد أن يوضع اللفظ لمعنى يصبح تصور اللفظ سبباً لتصور المعنى، ويأتي عندئذٍ دور الاستفادة من هذه العلاقة اللغوية التي قامت بينهما فإذا كنت تريد أن تعبر عن ذلك لشخص آخر وتجعله يتصوره في ذهنه فيمكنك أن تنطق بذلك اللفظ الذي أصبح سبباً لتصور المعنى. لم يتعرض الأصوليون للإستعمال وحقيقته إلا اليسير منهم بصورة مقتضبة ما عدا الشهيد الصدر الذي تناولها بالنقد والتحليل مستعرضاً الآراء والوجوه التي يمكن أن تطرح في هذا الصدد. واختلفت الأصوليون في جواز إرادة أكثر من معنى من اللفظ الواحد في استعمال واحد، على أن يكون كل من المعاني مراداً من اللفظ على حدة، فالمانع برأي القائلين بعدم الجواز هو تعلق لحاظين بملحوظ واحد في آن واحد. بما أن البحث عن نظرية الإستعمال وإستعمال اللفظ في أكثر من معنى لم تنجح وتهدب ولازال يعاني من الغموض والتعقيد، لذلك قامت هذه الدراسة بمناقشة آراء الأصوليين وعرض اشكالاتهم، مقارنة بعضها مع بعض.

الكلمات الرئيسية: الإستعمال، الإرادة الإستعمالية، شروط الإستعمال، الوضع

المقدمة

إستعمال اللفظ في معناه بمعنى إيجاد المتكلم لفظاً ليعدّ ذهن غيره للانتقال الى معناه، ويسمى اللفظ مستعملاً والمعنى مستعملاً فيه وتسمى إرادة المستعمل إخطار المعنى في ذهن السامع عن طريق اللفظ إرادة استعمالية. كل استعمال يحتاج الى تصور المستعمل للفظ وللمعنى ولكن تصوره للفظ عادة يكون على نحو اللحاظ الآلي المرآتي وتصوره للمعنى على نحو اللحاظ الاستقلالي، اذن فهما كالمرآة والصورة، فكما تلحظ المرآة في حين أنك غافل عنها وكلّ نظرك إلى الصورة، كذلك تلحظ اللفظ بنفس الطريقة بما هو مرآة للمعنى وانت غافل عنه ونظرك الى المعنى فقط.

وقد اختلف الاصوليون في استعمال اللفظ في أكثر من معنى على أربعة آراء: ألف) جوائز مطلقاً ؛ ب) عدم الجواز مطلقاً؛ ج) التفصيل بين المفرد والمثنى والجمع، ممنوع في المفرد وجائز في التثنية والجمع ؛ د) النفي في الإثبات والجواز في النفي. ومن ثم اختلف المجوزون فقال بعض منهم إنه بطريق الحقيقة وزاد بعض هؤلاء أنه ظاهر في الجميع إذا كان مجرداً عن القرائن فيجب حمله عليه حينئذ وذهب الباقيون الى أنه بطريق المجاز.

منهج البحث: يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي اعتماداً على مباحث الألفاظ ومبادئ اللغة .

أهمية وضرورة البحث: إنّ البحث عن الإستعمال مهم للغاية لأنّ لجواز إرادة أكثر من معنى في إستعمال واحد بنحو الحقيقة أو المجاز أو عدم الجواز، دور في إستنباط الأحكام وكشف مراد الشارع المقدس من النصوص الشرعية، فضلاً عن معرفة مقصود المتكلم والكااتب في مختلف العلوم. لذلك البحث عنه وتنقيحه ضروري للغاية وذو أهمية قصوى.

اسئلة البحث: ألف- هل إنّ إستعمال اللفظ في أكثر من معنى خلاف القانون العرفي للمحاورة؟

ب- لماذا لا يبني العقلاء على التمسك بأصالة الحقيقة لإثبات إستعمال المشترك في كلا معنييه؟

ج- ماذا تعني مرآتية اللفظ عند الإستعمال والتفاهم؟

د- هل هناك إختلاف في طريقة مواجهة ذهن اللفظ والمعنى بالنسبة لطريقة مواجهته للعلامة وذي العلامة، فتكون العلامة مستعملة بالنظر الإستقلالي واللفظ مستعملاً بالنظر المرآتي؟

خلفية التحقيق: من الأصوليين الذين بحثوا حقيقة الاستعمال بصورة مفصلة الشهيد الصدر في تقريراته الإصولية بعنوان (بحوث في علم الاصول)، فتناول حقيقة

الإستعمال ومقوماته وصحة إستعمال اللفظ في أكثر من معنى بالنقد والتحليل. كما تعرض الأخوند الخراساني في كتابه (كفاية الاصول) لإستعمال اللفظ الواحد في أكثر من معنى، فذهب الى القول بجواز أن يكون الشيء الواحد علامة لمعنيين. وتطرق السيد الخوئي الى إستعمال اللفظ في أكثر من معنى في تفريراته التي دونها تلميذه محمد اسحاق الفياض بعنوان المحاضرات في اصول الفقه.

محل النزاع

وقع النزاع في جواز إستعمال اللفظ في أكثر من معنى، على أن يكون كل من المعاني مقصودا من اللفظ على حدة كأن اللفظ قد جعل للدلالة عليه وحده. ولا يوجد خلاف ونزاع في جواز إستعمال اللفظ المشترك في أحدهما بمعونة القرينة المعينة، وعلى تقدير عدم القرينة يكون اللفظ مجملا، كما لانزاع في جواز استعمال اللفظ في مجموع معانيه بما هو مجموع المعاني غاية الأمر يكون هذا الإستعمال مجازا يحتاج الى القرينة، لأنه إستعمال للفظ في غير ماوضع له (انظر: المظفر، ١٩٦٤م، ج١، ص٣٢).

ثمرة النزاع في مسألة استعمال اللفظ

تظهر ثمرات النزاع في هذه المسألة التي هي من المسائل المهمة ذات آثار عملية، في الفقه الإسلامي كما في قوله تعالى: ((وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ)) (النساء، ٢٣) فَإِنَّ فِي كَلِمَةِ ((مِنْ)) وَجُوه: الف- أن تكون متعلّقة بـ ((نساءكم)) في قوله تعالى ((وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ))، وعليه يكون معناها: وأمهات نساءكم اللاتي دخلتم بهنّ حرامّ عليكم. فلا تدلّ الآية على تقيّد حرمة الربائب بالدخول في النساء.

ب- أن تكون متعلقة بقوله تعالى ((رَبَائِبُكُمُ))، وعليه يكون معناها: ربائبكم من نساءكم اللاتي دخلتم بهنّ حرام. فالآية إنما تدلّ على تقيّد حرمة الربائب بالدخول في النساء، و أمّا أمهات النساء مطلقاً.

ج- أن تكون متعلقة بهما معاً، فكانت كلمة ((مِنْ)) مستعملة في معنيين. فإذا بني على جواز استعمال اللفظ في أكثر من معنى أمكن البناء على تعلّقها بهما معاً، وتثبت حينئذٍ أنّ حرمة أمهات النساء وربائب النساء مقيدةٌ بالدخول في النساء. وإذا بني على امتناع استعمال اللفظ في أكثر من معنى لا يمكن البناء على تعلّقها بهما، بل لا بدّ من حملها إمّا على الوجه الأول وإمّا على الوجه الثاني. (الزارعي السيزواري، ١٤٣٠ق، ج١، ص٧٧).

وتظهر الثمرة أيضاً بين الأمرين فيما لو كان لشخص عبدان كل منهما مسمى باسم واحد ((الغانم)) فباعهما المالك فقال للمشتري بعثك غانماً بدرهمين، ووقع النزاع بين البائع والمشتري في استعمال هذا اللفظ وأنه هل استعمل فيهما على سبيل المجموع ليكون ثمن العبدین درهمين أو على سبيل الاستغراق ليكون ثمن كل منهما درهمين والمجموع أربعة دراهم؟ ففي مثل ذلك نرجع إلى أصالة عدم اشتغال ذمة المشتري للبائع بأزيد من درهمين. (الفياض، ١٤١٩ ق، ج، ١، ص ٢٣٥-٢٣٦).

نظرية الاستعمال وحقيقته

علاقة اللفظ اللغوية بالمعنى في مجال الاستخدام اللغوي للألفاظ لها جانبان: أحدهما: جانبها المرتبط بالتسامح، ويعبر عن هذه العلاقة بالدلالة لأنَّ محصل علاقة اللفظ بالمعنى عند السامع أن تصور أحدهما يوجب الانتقال إلى تصور الآخر. وثانيهما جانبها المرتبط بالمتكلم؛ ويعبر عن هذه العلاقة بالاستعمال بمعنى أنَّ المتكلم يستعمل اللفظ في المعنى ويتَّخذ أداةً لتفهمه (الهاشمي الشاهرودي، ١٤٢٦ ق- ٢٠٠٥ م، ج، ١، ص ١٣١).

يوجد إختلاف بين الإستعمال والدلالة التصورية، تحصل الدلالة التصورية بمجرد إطلاق اللفظ بينما الإستعمال لا يحصل بمجرد إطلاق اللفظ بل يتقوم بالإرادة الإستعمالية والمراد من الإرادة الإستعمالية إرادة التلطف باللفظ ولكن لا بما أنه صوت مخصوص وإنما بما أنه دال بحسب طبيعه و صالح في ذاته لإيجاد صورة المعنى في الذهن، فالمقصود بهذه الإرادة هو نفس الإستعمال. فلا بد من لحاظ اللفظ والمعنى فيه لأن اللفظ هو المقصود صدور المعنى هو الحثية التي بلحاظها أريد إصدار اللفظ.

شروط الاستعمال

للإستعمال شروط أربعة وهي:

الف: أن يكون في اللفظ صلاحية الدلالة على المعنى، لأن في الإستعمال قصد تفهيم المعنى باللفظ ولو شأنًا وإعدادًا فمع عدم شأنية اللفظ لا يعقل قصد ذلك من الملتقت.
ب: أن يكون هناك تغاير بين المستعمل والمستعمل فيه فلا يعقل وحدتهما، لأن اللفظ المستعمل يقصد جعله دالا والمعنى المستعمل فيه يقصد كونه مدلولاً، والدال والمدلول متضايقان، والمتضايقان متقابلان فلا يعقل صدقهما على شيء واحد.

ج: إنَّ الاعتبار من اللحاظ في جانب المعنى هو اللحاظ الاستقلالي وفي جانب اللفظ هو اللحاظ الآلي و المراد بالاستقلالية في جانب المعنى الاستقلالية بالنسبة إلى اللفظ وكونه ذا المرآة للفظ فلا ينافي ملاحظة مرآة بالنسبة إلى معنونه مثلاً، والمراد بالآلية

في جانب اللفظ أن يلحظ اللفظ فانيا في المعنى و مرآة له بمعنى أن الاستعمال متقوم باللاحظ الآلي، وبذلك يختلف عن الانتقال من العلامة إلى ذي العلامة في سائر الموارد فإن العلامة هناك تلاحظ باللاحظ الاستقلالي بخلاف اللفظ مع المعنى (انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٣٣-١٣٥). استحضار المستعمل للحيثية المصححة لدلالة اللفظ على المعنى. فإنّ الحيثية المصححة في الاستعمال الحقيقي هي الوضع وفي الاستعمال المجازي، الوضع مع العلاقة. وكأنه لا إشكال عندهم في أن الوضع حيثية تعليلية بحتة ولا يجب استحضارها، وأما العلاقة فقد ادعى لزوم استحضارها في مقام الاستعمال المجازي، وبهذا كان الشرط مدعى في نطاق الاستعمالات المجازية لا الحقيقية.

ه: ما يدعى كونه شرطاً للاستعمال عموماً من كون اللفظ موضوعاً للمعنى المستعمل فيه إما بوضع شخصي؛ وذلك في الاستعمال الحقيقي، أو بوضع نوعي، وذلك في الاستعمال المجازي. وتقوم هذه الدعوى على أساس أن استعمال اللفظ في معنى لا يكفي في صحته مجرد صلاحيته للدلالة عليه بل لا بد من الوضع (الهاشمي الشاهرودي، ١٤٢٦ ق- ٢٠٠٥ م، ج ١، ص ١٤٢-١٤٣).

استعمال اللفظ في أكثر من معنى ومناقشته

وقع البحث في إمكان استعمال اللفظ في أكثر من معنى وقد ذهب بعض من المحققين إلى امتناعه على ضوء الشروط المتقدمة للاستعمال وذهب بعض آخر إلى إمكانه مع مخالفته للقواعد العربية ومساوقته للتجوز إما مطلقاً في المفرد والمثنى والجمع أو في خصوص المفرد. هناك آراء متعددة ومختلفة فيه وفي تفسيره، نستعرضها مع مناقشتها وهي كما يلي:

رأي صاحب المعالم ومناقشته

يرى صاحب المعالم جواز استعمال اللفظ في أكثر من معنى [مطلقاً] أي في المفرد والمثنى والجمع، لكنّه في المفرد مجاز وفي غيره حقيقة. فيقول: لنا على الجواز انتفاء المانع لبطلان ما تمسك به المانعون وعلى كونه مجازاً في المفرد تبادل الوحدة منه عند إطلاق اللفظ فيفتقر إرادة الجميع منه إلى إلغاء اعتبار قيد الوحدة فيصير اللفظ مستعملاً في خلاف موضوعه، لكن وجود العلاقة المصححة للتجوز أعني علاقة الكل والجزء يجوّزه فيكون مجازاً. فإن قلت محل النزاع في المفرد هو استعمال اللفظ في كل من المعنيين بأن يراد به في إطلاق واحد هذا وذلك على أن يكون كل منهما مناطاً للحكم ومتعلقاً للإثبات والنفي لا في المجموع المركب الذي أحد المعنيين جزء منه، سلمنا لكن ليس كل جزء يصح إطلاقه على الكل. والمراد أن اللفظ لما كان حقيقة في كل من المعنيين لكن مع قيد الوحدة كان استعماله في الجميع مقتضياً لإلغاء اعتبار

قيد الوحدة واختصاص اللفظ ببعض الموضوع له أعني ما سوى الوحدة فيكون من باب إطلاق اللفظ الموضوع للكُل وإرادة الجزء (العالمي، بلا تا، ص ٣٨-٣٩).

مناقشة رأي صاحب المعالم

وقد ناقش بعض الإصويين ما ذهب إليه صاحب المعالم بما يأتي:

الأول: رد السيد الخوني على صاحب المعالم ومناقشته

لا وجه لما ذكره صاحب المعالم من التفصيل بين التثنية والجمع وبين المفرد حيث جوز إرادة الأكثر من معنى واحد في التثنية والجمع دون المفرد، بل اختار ان الاستعمال حقيقي في التثنية والجمع، واستدل على ذلك بان التثنية في قوة تكرار المفرد مرتين، والجمع في قوة تكراره مرات فقولنا (رأيت عينين) في قوة قولنا (رأيت عيناً وعيناً) وكما يجوز أن يراد من العين الأول معنى ومن الثاني معنى آخر على نحو الحقيقة كذلك يجوز أن يراد المعنيين من التثنية. ومما يؤكد ذلك صحة التثنية في الأعلام الشخصية كقولك ((زيدان)) فإن المراد منه فردان متغايران لا محالة. وما ذكره من أن الاستعمال حقيقي في التثنية والجمع لا يمكن المساعدة عليه أصلاً والوجه في ذلك هو أن للتثنية والجمع وضعين: أحدهما للمادة. والآخر للهئية وهي الألف والنون أو الواو والنون (الفياض، ١٤١٩ق، ج ١، ص ٢٣٧).

الثاني: رد الآخوند الخراساني على صاحب المعالم ومناقشته

يرد صاحب الكفاية على صاحب المعالم بأن الألفاظ لا تكون موضوعة إلا لنفس المعاني بلا ملاحظة قيد الوحدة، وإلا لما جاز الاستعمال في الأكثر، لأن الأكثر ليس جزء المقيد بالوحدة، بل يباينه. ثم لو تنزلنا عن عدم جوازه عقلاً فلا وجه للتفصيل بالجواز على نحو الحقيقة في التثنية والجمع وعلى نحو المجاز في المفرد كما استدل صاحب المعالم بأنه بنحو الحقيقة في التثنية والجمع بكونهما بمنزلة تكرار اللفظ وبنحو المجاز في المفرد. (انظر: الآخوند الخراساني، ١٤٣٠ق، ج ١، ص ٧٩).

أي لو تنزلنا عن عدم جواز استعمال اللفظ في أكثر من معنى عقلاً فلا ميرر لعدم جوازه، بل الجواز تقتضيه القواعد الادبية وأصل الوضع، فلا مانع من ذلك إلا ما ذهب إليه صاحب المعالم من أن اللفظ موضوع للمعنى بقيد الوحدة، فاستعماله في أكثر من معنى يستلزم إلغاء قيد الوحدة، فلا يكون استعمالاً في الموضوع له، وهذا لا يجوز، لأن الموضوع له ذات المعنى بدون لحاظ قيد الوحدة، لأن الواضع حين الوضع لا يلاحظ سوى ذات المعنى.

رأي الآخوند الخراساني

يقول الآخوند: وقد اختلف الاصويون في جواز استعمال اللفظ في أكثر من معنى على سبيل الإنفراد والاستقلال بأن يراد منه كل واحد كما إذا لم يستعمل إلا فيه على

أقوال أظهرها عدم جواز الإستعمال في الأكثر عقلا (الأخوندالخراساني، ١٤٣٠ق، ج ١، ص ٧٤). ثم استدلت على ذلك بقوله: إن حقيقة الاستعمال ليس مجرد جعل اللفظ علامة لإرادة المعنى بل جعله وجهاً وعنواناً له بل بوجه نفسه كأنه الملقى، ولذا يسري إليه قبحه وحسنه، ولا يكاد يمكن جعل اللفظ كذلك [وجهاً وعنواناً] إلا لمعنى واحد، ضرورة أن لحاظه هكذا في إرادة معنى ينافي لحاظه كذلك في إرادة الآخر حيث ان لحاظه كذلك لا يكاد يكون إلا بتبع لحاظ المعنى فانياً فيه فناء الوجه في ذي الوجه والعنوان في المعنون، ومعه كيف يمكن إرادة معنى آخر معه كذلك في استعمال واحد مع استلزامه للحاظ آخر غير لحاظه كذلك في هذا الحال. وبالجملة لا يكاد يمكن في حال استعمال واحد لحاظه وجهاً لمعنيين وفانياً في الاثنين إلا أن يكون اللاحظ أحول العينين. فانقدح بذلك امتناع استعمال اللفظ مطلقاً مفرداً كان أو غيره في أكثر من معنى بنحو الحقيقة، أو المجاز. ولولا إمتناعه فلا وجه لعدم جوازه، فإن إعتبار الوحدة في الموضوع له واضح المنع (الأخوند الخراساني، ١٤٣٠ق، ج ١، ص ٧٧-٧٨). أي أن إرادة معنى آخر مع المعنى الأول ولحاظ اللفظ وجهاً للمعنى الثاني كما لوحظ وجهاً للمعنى الأول يستلزم لحاظ اللفظ ثانياً غير لحاظه أولاً، وهذان اللحاظان متضادان يمتنع إجتماعهما في إستعمال واحد. فإذا كان المراد من استعمال اللفظ في معانٍ متعددة مستقلة وبكشف واحد واستعمال واحد، مثل العام الاستغراقي الذي يستعمل ويراد به كل فرد فرد بلا ارتباط بغيره من الأفراد ويجعل اللفظ العام كاشفاً عن الجميع فهذا بمكان من الإمكان، لصحة استعمال العام وإرادة أفراد بنحو الشمول. وإن كان المراد منه استعمال اللفظ في كل معنى مستقلاً، بأن يكون اللفظ مرآة لكل من المعاني بنحو الاستقلال، والاستعمال الواحد بمنزلة استعمالين أو أكثر، فيدل على كل واحد منها كما إذا لم يدل عليه فقط. فهذا هو محل النقاش في المقام.

نقد رأي صاحب الكفاية ومناقشته

ناقش بعض الاصوليين رأي صاحب الكفاية وعلق عليه بما يلي:

الأول- تعليق العلامة الطباطبائي على رأي صاحب الكفاية

يلق العلامة الطباطبائي على رأي صاحب الكفاية بقوله: أما حديث فناء شيء في شيء وكونهما مرآة ومرئياً فكلام تشبيهي ينبغي أن يحمل على نوع من المجاز وحقيقته كون الشيء متحد الوجود مع شيء آخر أو كونه ذا وجود في غير فالعقل إذا تصوره في نفسه إما بذاته أو بنحو من التخيل كما في المعنى الحرفي ثم فقده ووجد مكانه ما يتحد به أو يوجد فيه سمي ذلك فناء له فيه وليس من الفناء في شيء لاستلزامه وحدة الكثير وهو ممتنع بالضرورة وأما ربما يمثل له بمثل فناء العلم في المعلوم وفناء المرأة في المرئي وفناء الماء أو الهواء أو الزجاج فيما تحكيه مما خلفه

فهو ناشئ عن الغفلة عن حقيقة الحال في تعلق العلم بالخارج وعن حقيقة الأبصار مع الصقالة والشفافية والنور فيها غير ملائم لهذا المقام (الطباطبائي ١٤٠٢، ج١، ص٣٥).

الثاني- رد السيد محمد الحسيني الروحاني على رأي صاحب الكفاية

يرى السيد الروحاني أنّ اللفظ في حال الاستعمال يكون ملحوظاً، لكن باللاحظ الطريقي الآلي لا باللاحظ الاستقلالي النفسي، فالاستعمال على هذا، هو إيجاد اللفظ في الخارج بداعي حصول الانتقال الى المعنى، فهو منظور طريقياً وعبرة للمعنى لاستقلالاً ولا مغفولاً عنه، فإنّ استعمال اللفظ بمعنى افنائه في معنى، استعمال في معنيين فيوجب أن يفني اللفظ مرتين، ولازم كل افناء أن يلاحظ اللفظ بصورة آلية. إذن يلزم الاستعمال في معنيين، لحاظين آليين وهذا بمعنى اجتماع المثليين في شيء واحد في أن واحد (انظر: الحكيم (تقارير السيد الروحاني)، ١٤١٣، ج١، ص٣٠٧).

الثالث- تعليق السيد الخوني على رأي صاحب الكفاية ومناقشته

ذهب الى أنّ ما أفاده صاحب الكفاية إنما يتم على ما هو المشهور بين المتأخرين من أنّ حقيقة الاستعمال ليست مجرد جعل اللفظ علامة لإرادة تفهيم المعنى، بل إيجاد للمعنى باللفظ، وجعل اللفظ فانياً في المعنى ووجهاً وعنواناً له. وعلى ذلك فلا يمكن استعمال اللفظ في المعنيين على نحو الاستقلال، لأنّ لازمه فناء اللفظ في كلّ واحدٍ منهما في أنّ واحدٍ وهو محال، كيف؟ فإنّ إفنائه في أحدهما وجعله وجهاً وعنواناً له يستحيل أن يجتمع مع إفنائه في الآخر وجعله وجهاً وعنواناً له، فاللفظ الواحد لا يعقل أن يكون وجوداً لمعنيين مستقلّين في زمنٍ واحدٍ، وهذا مبنيّ على أن تكون حقيقة الوضع عبارةً عن جعل وجود اللفظ وجوداً تنزلياً للمعنى وهو باطل. (الفياض، ١٤١٩، ج١، ص٢٣٢-٢٣٣).

بينما يرى السيد الخوني بناءً على مسلكه بأنّ حقيقة الوضع هي التعهّد والالتزام النفسانيّ فلا مانع من ذلك؛ لأنّ الاستعمال ليس إلاّ فعلية ذلك التعهّد وجعل اللفظ علامةً لإبراز ما قصده المتكلم تفهيمه، ولا مانع حينئذٍ من جعله علامةً لإرادة المعنيين المستقلّين، فاللفظ على هذا المسلك لا يكون إلاّ علامةً لإبراز ما في أفق النفس، وهو، أي ما في الأفق قد يكون معنىً واحداً فاللفظ علامةً لإبرازه، وقد يكون مجموع المعنيين، وقد يكون أحدهما لا بعينه، وقد يكون كلّ من المعنيين مستقلاً. ولا مانع من جعل اللفظ علامةً على الجميع، فكما أنّه يجوز أن يجعل علامةً لإرادة المجموع أو أحدهما فكذلك يجوز أن يجعل علامةً لإرادة تفهيم كلّ واحد منها على نحو الاستقلال والعموم الاستغراقي، إذ ليس شأن اللفظ على هذا إلاّ علامةً في مقام

الإثبات. ولا محذور في جعل شيء واحد علامة لإرادة تفهيم معنيين أو أزيد (المصدر نفسه، ص ٢٣٣).

مفاد كلامه أنّ الاستعمال ليس إلا فعلية ذلك التعهد والإلتزام النفسانيّ، وجعل اللفظ علامة لإبراز المعنى الذي يقصده المتكلم، فاللفظ عنده بناء على مسلك التعهد علامة لإبراز ما في النفس، لا مانع من جعل شيء واحد علامة لإرادة تفهيم أكثر من معنى واحد من اللفظ. فالإستعمال عنده مبتن على الوضع لوجود الملازمة بين الوضع والاستعمال، فالشخص طبقا للعرف الاجتماعي يلتزم باستعمال الألفاظ حسب قواعد الوضع.

رأي المحقق القمي

استدل المحقق القمي على عدم الجواز بان الوضع قد حصل حال وحدة المعنى، ولما كان الوضع توقيفياً فلا بد من مراعاة وحدة المعنى حين استعمال اللفظ، فلا يجوز استعماله في أكثر من معنى. فقال والأقوى المنع مطلقاً لأن وضع الحقائق والمجازات وحدانية نظراً إلى التوظيف والتوقيف فمع القرينة المانعة عن إرادة ما وضعت له وإرادة معنى مجازي لا يمكن إرادة ما وضعت له. المانع هو أنّ اللغات توقيفية والوضع لم يثبت في المفرد إلا في حال إنفراد المعنى في الإرادة (القمي، ١٣٧٨، ج ١، ص ٧٠).

يرد على ذلك بأن وحدة المعنى حين الوضع غير مانع لجواز استعمال اللفظ في الأكثر، إلا أن تكون الوحدة قيداً للوضع فيما لو اشترط الوضع على أن لا يستعمل اللفظ إلا في المعنى الواحد أو قيداً للموضوع له بأن وضع اللفظ بإزاء المعنى المقيد بالوحدة، وكلاهما واضحا المنع.

رأي الإمام الخميني والمحقق الإصفهاني

ذهب الإمام الخميني إلى جواز استعمال اللفظ في أكثر من معنى (الإمام الخميني، ١٤١٥، ج ١، ص ١٨٠). بينما ذهب المحقق الإصفهاني إلى عدم إمكان الإستعمال في أكثر من معنى على سبيل الإنفراد والإستقلال، فإن حقيقة الاستعمال ايجاد المعنى بالجعل والمواضعة والتنزيل لا بالذات؛ إذ لا يعقل أن يكون وجود واحد وجوداً لماهيتين بالذات (انظر: الإصفهاني، ١٤٢٩، ج ١، ص ١٥٢). أي إنّ الاستعمال ايجاد معنى بواسطة اللفظ في عالم الخارج واللفظ وجود تنزيلي للمعنى. يشكل الإمام الخميني على المحقق الإصفهاني بأن وضع اللفظ لمعنيين أو استعماله فيهما لا يلزم إيجاد وجودين للفظ لأن من الممكن أن يكون للشئ الواحد وجوداً تنزلياً لمعان متعدد، وكذلك لا يلزم من تكثر الوجود التنزيلي التكثر في الوجود الواقعي (الإمام الخميني، ١٤١٥، ج ١، ص ١٨٤).

رأي السيد الموسوي البجنوردي

يرى الموسوي البجنوردي إنّ افناء اللفظ، يعني الغفلة عن اللفظ واردة المعنى، فيقول لا شك في أن الاستعمال عبارة عن إلقاء المعنى بإلقاء اللفظ؛ وهذا هو المراد من قولهم؛ إرادة المعنى من اللفظ؛ بحيث يكون المستعمل ناظراً إلى المعنى وغافلاً عن اللفظ (الموسوي البجنوردي، ١٣٨٠ ق، ج ١، ص ٥٩).

رأي السيد الحكيم

إنّ استعمال اللفظ في المعنى عبارة عن ملاحظة اللفظ والمعنى معاً على نحو يكون اللفظ مرآة للمعنى وحاكياً عنه، فيكون اللفظ ملحوظاً باللاحظ الآلي والمعنى ملحوظاً باللاحظ الاستقلالي، ثم إنّ المفهوم المحكي باللفظ قد يكون واحداً كمفهوم النقطة المحكي بلفظها، وقد يكون متعدداً كمفهوم العشرة المحكي بلفظها فإن لفظ العشرة تحكي أحاداً متعددة منكرة هي تمام العشرة الذي يدل عليه بالمطابقة لفظ العشرة، فلفظ العشرة عند استعماله هي تمام العشرة مستعمل في المعنى المتكرر المتعدد في نفسه وبواسطة طروء الاستعمال والحكاية عليه يكون معنى واحداً فهو قبل الاستعمال معنى متكرر وبعده معنى واحد، ومنه يظهر أن كل لفظ مستعمل له معنى واحد بعد الاستعمال أما قبله فقد يكون واحداً وقد يكون متكرراً متعدداً فالمراد من المعنيين في محل النزاع إن كانا بالنظر إلى ما قبل الاستعمال، فلامانع عقلاً من الاستعمال فيهما، وإن كانا بالنظر إلى ما بعد الاستعمال فهو ممتنع ولعل من هنا يظهر إمكان كون النزاع في جوازه عقلاً وعدمه لفظياً ناشئاً من الخلط بين الوحدة والتعدد بلحاظ ما قبل الاستعمال وما بعده (الحكيم، بلاتا، ج ١، ص ٨٩-٩٠).

يرى إنّ النزاع في جوازه عقلاً وعدمه لفظاً ناشئاً من الخلط بين الوحدة والتعدد بلحاظ قبل الاستعمال وبعده.

رأي المحقق النائيني

يرى المحقق النائيني إنّ الاستعمال ليس إلا إيجاد المعنى البسيط العقلاني في الخارج، فكأنه إلقاء للمعنى في الخارج، واللفظ غير ملتفت له إليه إلا تبعاً نظير الوجوب المقدمي، فهذا الإلقاء تارة يستند إلى الجعل والمواضعة، كما في الاستعمالات الحقيقية، وأخرى إلى حسنه بالطبع لأجل غاية المناسبة بين المستعمل فيه والمعنى الحقيقي بحيث يوجب صحّة تنزيل أحدهما منزلة الآخر في استعمال اللفظ فيه، أو جعله فرداً ادّعائياً له (الخوئي، ١٤١٩ ق، ج ١، ص ٤٤) ثم ذهب إلى أنّ حقيقة الاستعمال إلقاء المعنى في الخارج بحيث يكون الألفاظ مغفولاً عنها، فالاستعمال يستدعي كون الألفاظ مغفولاً عنها، وتوجّه النظر إليه بتبع المعنى،

بخلاف الوضع؛ فإنه يستدعي كون اللفظ منظوراً إليه باستقلاله، ومن الواضح أنه لا يمكن الجمع بينهما في آن واحد (المصدر نفسه).
يشكل المحقق الإصفهاني على المحقق النائيني بأن نفس الإنسان تستطيع أن يتصور معنيين من لفظ واحد في آن واحد مقارنةً والدليل على ذلك إن الإنسان في آن واحد يستطيع أن يتصور الموضوع والمحمول معا (الإصفهاني، ١٤٢٩ ق، ج١، ص١٥٣).

رأي السيد الخوني ومناقشته لرأي المحقق النائيني

يستعرض أولاً رأي النائيني ثم يناقشه كما يلي: إن حقيقة الاستعمال ليست إلا عبارة عن إيجاد المعنى باللفظ وإلقائه إلى المخاطب خارجاً، ومن هنا لا يرى المخاطب إلا المعنى، فإنه الملحوظ أولاً وبالذات، واللفظ ملحوظ بتبعه وفان فيه، وعليه فلازم استعمال اللفظ في المعنيين على نحو الاستقلال تعلق اللحاظ الاستقلالي بكل واحد منهما في آن واحد كما لو لم يستعمل اللفظ إلا فيه، ومن الواضح أن النفس لا تستطيع على أن تجمع بين اللحاظين المستقلين في آن واحد، ولا ريب في أن الاستعمال في أكثر من معنى واحد يستلزم ذلك والمستلزم للمحال محال لامحالة، ويرده: أنّ الأمر ليس كما ذكره وذلك لأن النفس بما أنها جوهر بسيط، ولها صفحة واسعة تقتدر على أن تجمع بين اللحاظين المستقلين في صفحتها في آن واحد. ويدلنا على ذلك أمور:

(الأول): أن حمل شيء على شيء والحكم بثبوت له كقولنا زيد قائم-مثلاً- يستدعي لحاظ كل من الموضوع والمحمول والنسبة في آن واحد، وإلا لكان الحكم من النفس ممتنعاً، ضرورة أن مع الغفلة لا يمكن الحكم بثبوت شيء لشيء، إذاً لا مانع من الجمع بين اللحاظين المستقلين في آن واحد، فإن الحمل والحكم دائماً يستلزمان ذلك، كيف فان المتكلم حين الحكم لا يخلو أما أن يكون غافلاً، و أما أن يكون ملتفتاً إلى كل واحد من الموضوع والمحمول والنسبة، ولا ثالث، وحيث أن الأول غير معقول فتعين الثاني. وهذا معنى استلزام الحمل والحكم الجمع بين اللحاظين الاستقلاليين.

(الثاني): قد يصدر من شخص واحد فعلاً أو أزيد في آن واحد وبأن يكون أحدهما بالة، والآخر بالة أخرى-مثلاً- الإنسان يشغل لسانه بالكلام ويحرك يده في آن واحد، ومن البين أن كلاهما فعل اختياري مسبوق بالإرادة والحاظ، وعليه فالإتيان بفعلين في آن واحد لا محالة يستلزم لحاظ كل واحد منهما بلحاظ استقلالي في آن كذلك.

(الثالث): أننا إذا رجعنا إلى أنفسنا وجدناها أنها تقتدر على تصور أمور متضادة أو متماثلة بتصورات مستقلة في آن واحد. وهذا غير قابل للإنكار.

فقد أصبحت النتيجة من ذلك أنّ اجتماع اللحاظين المستقلين مع تعدد المعنى أمر واضح لاشبهة فيه (الفياض، ١٤١٩ ق، ج١، ص٢٣٠-٢٣٢).

يطرح هنا سؤال وهو هل أن استعمال اللفظ في أكثر من معنى على خلاف الظهور العرفي أم لا؟ فإذا وجدنا لفظاً مشتركاً خالياً عن القرينة التي تدل على إرادة تفهيم بعض معانيه، فهل نحمله على إرادة جميع المعاني أو على إرادة البعض أو يحتاج إرادة كل واحدة منهما إلى نصب قرينة تدل على ذلك؟ لا ريب في أن إرادة الجميع خلاف الظهور العرفي فلا يحمل اللفظ عليها إلا مع نصب قرينة تدل على ذلك هذا على مسلكتنا في باب الوضع واضح، فإن الاشتراك لا يعقل إلا برفع اليد عن التعهد الأول و الالتزام بتعهد آخر وهو قصد تفهيم أحد المعنيين أو المعاني، فيكون المعنى الموضوع له لفظاً أحداً لمعنيين أو المعاني لا الجمع، وعليه فاستعماله في الجميع استعمال في غير الموضوع له، وعلى خلاف التعهد والالتزام (المصدر نفسه، ص ٢٣٤-٢٣٥).

وعلى ذلك فإن استعمال اللفظ في معنيين أو أزيد و لم يؤت معه بقرينة تدل على إرادة جميع المعاني، أو خصوص معنى فاللفظ يصبح مجملاً ولا يدل على شيء إذا فالمرجع هو الأصول العملية على اختلافها باختلاف الموارد هذا فيما إذا دار الأمر بين إرادة معنى واحد وإرادة الأكثر منه (المصدر نفسه، ص ٢٣٥).

إذن إن استعمال اللفظ في أكثر من معنى واحد و ن وجهة نظر السيد الخوئي جائز ولا مانع منه أصلاً. نعم هو مخالف للظهور العرفي فلا يمكن حمل اللفظ عليه بلا نصب قرينة ترشد إليه ثم إنه لا فرق في ذلك بين التثنية والجمع وبين المفرد.

رأي العلامة محمدرضا المظفر

يستدل العلامة المظفر على عدم جواز إرادة أكثر من معنى واحداً من المشترك في استعمال واحد بقوله: إن استعمال أي لفظ في معنى إنما هو بمعنى إيجاد ذلك المعنى باللفظ. لكن لا بوجوده الحقيقي، بل بوجوده الجعلي التنزيلي، لأن وجود اللفظ وجود للمعنى تنزياً. فهو وجود واحد ينسب إلى اللفظ حقيقة، أو لا وبالذات، وإلى المعنى تنزياً، ثانياً وبالعرض فإذا أوجد المتكلم اللفظ لأجل استعماله في المعنى فكأنما أوجد المعنى وألقاه بنفسه إلى المخاطب. فذلك يكون اللفظ ملحوظاً للمتكلم بل للسامع آلة وطريقاً للمعنى و فانياً فيه وتبعاً للحاظه والملحوظ بالأصالة والاستقلال هو المعنى نفسه.

وهذا نظير الصورة في المرأة، فإن الصورة موجودة بوجود المرأة، والوجود الحقيقي للمرأة وهذا الوجود نفسه ينسب إلى الصورة ثانياً، وبالعرض. فإذا نظر الناظر إلى الصورة في المرأة فإمّا ينظر إليها بطريق المرأة بنظرة واحدة هي للصورة بالاستقلال والأصالة وللمرأة بالألية والتبع. فتكون المرأة كاللفظ ملحوظة تبعاً للحاظ الصورة وفانية فيها العنوان في المعنوي. وعلى هذا، لا يمكن استعمال لفظ واحد إلا في معنى واحد، فإن استعماله في معنيين مستقلاً بأن يكون كل منهما مراداً

من اللفظ كما إذا لم يكن إلا نفسه ، يستلزم لحاظ كل منهما بالأصالة، فلا بد من لحاظ اللفظ في آن واحد مرتين بالتبع، ومعنى ذلك اجتماع لحاظين في آن واحد على ملحوظ واحد أعني به اللفظ الفاني في كل من المعنيين. وهو محال بالضرورة فإنّ الشيء الواحد لا يقبل إلا وجوداً واحداً في النفس في آن واحد. ألا ترى أنّه لا يمكن أن يقع لك أن تنظر في مرآة واحدة إلى صورة تسع المرآة كلها وتتنظر في نفس الوقت- إلى صورة أخرى تسعها أيضاً. إنّ هذا لمحال. وكذلك النظر في اللفظ إلى معنيين، على أن يكون كلّ منهما قد استعمل فيه اللفظ مستقلاً ولم يحك إلا عنه (المظفر، ١٩٦٦، ج١، ص٣٢-٣٣).

رأي السيد الجزائري المروج

إستعمال اللفظ في أكثر من معنى على سبيل الاستقلال عبارة عن كون اللفظ قالباً لكل من المعنيين أو المعاني كما يكون قالباً للواحد إذا استعمل فيه فقط، فلا يكون من استعمال اللفظ في أكثر من معنى إذا استعمل في مجموع المعنيين أو المعاني بحيث يكون كل منهما أو منها جزء المستعمل فيه، نظير العام المجموعي، بل المبحوث عنه في المقام هو كون اللفظ قالباً لكل منهما أو منها بأن يكون كلّ منهما أو منها مدلولاً مطابقاً للفظ نظير العام الاستغراقي (الجزائري المروج، ١٣٨٨: ١: ١٧٦/). واستدل على عدم جواز استعمال اللفظ في أكثر من معنى بقوله: إنّ لحاظ اللفظ وجهاً وعنواناً للمعنى وفانياً فيه ينافي لحاظه وجهاً لمعنى آخر، بل ليس ذلك إلا جمعاً بين المتضادين؛ لأنّ فناء لفظ واحد في معنى كذلك ينافي فناءه في معنى آخر مع فرض وحدة اللحاظ، فإنّ اللفظ الواحد كقننسة واحدة، فكما لا يمكن جعلها في آن واحد على رأسين بحيث تكون محيطة بتمام كل منهما، فكذلك لا يمكن جعل لفظ واحد في آن واحد فانياً في إثنين و وجوداً و وجهاً لهما معاً (المصدر نفسه، ص١٧٩).

رأي الشهيد الصدر ومناقشته لأراء الأصوليين

وقد ادّعي إمتناع استعمال المفرد في أكثر من معنى وقرب بعدة وجوه :
الأول: استلزامه صدور الكثير من الواحد، إما بتقريب منسوب إلى المحقق النائيني من أن النفس باعتبار بساطتها يمتنع في حقها أن تلحظ معنيين مستقلين في آن واحد، والاستعمال في أكثر من معنى يستدعي ذلك إذ بدونه يفقد الاستعمال أهم مقوماته وهو اللحاظ^١ يردد الشهيد الصدر على هذا التقريب بقوله: بما ذكره المحقق الأصفهاني^٢ من اقتدار النفس على انتقالات وتصوّرات متعددة في آن واحد ولا ينافي

١ . انظر: محاضرات في أصول الفقه، ج١، ص٢١٧.

٢ . انظر: نهاية الدراية، ج١، ص٨٥.

ذلك بساطتها كما هو محقق في محله، ومما يدل على ذلك أن تصورات أجزاء القضية لا بد من اجتماعها كلها في زمان إيقاع النسبة والحكم بل أن تصور اللفظ و تصور المعنى متزامنان دائماً وهما وجودان ذهنيان.

وإما بتقريب أشار إليه المحقق العراقي من أن استعمال اللفظ في معنيين مرجعه إلى كون اللفظ مقتضياً لإيجاد انفهامين في ذهن السامع، مع أنه لا يمكن ترتب الفهمين على مقتضى واحد حذراً من توارد المعلولين على علة واحدة^١.

يرد السيد الشهيد الصدر عليه بقوله: إنَّ اللفظ بلحاظ كل من الوضعين يكتسب حيثية قرن مؤكّد مغايرة للحيثية التي يكتسبها بتوسط الوضع الآخر ويمكن أن نعبر عنها بالألفة الذهنية بين صورة اللفظ والمعنى الحاصلة ببركة القرن الخارجي بينهما، وهو بلحاظ كل من الحيثيتين يكون سبباً في إيجاد معنى خاص، فلا يلزم صدور الكثير من الواحد بلا حاجة إلى التخلص عن المحذور بتكثير السبب عن طريق القرينة، على أن البيان المذكور لو تم لاقتضى استحالة ترتب انفهامين في ذهن السامع على اللفظ لاستحالة استعمال اللفظ في أكثر من معنى، لأن الاستعمال لا يتقوم بفعلية الانفهام بل بشأنيته في نفسه، ولهذا قد يكون المستعمل في مقام الإجمال.

الثاني: ماجاء في كلمات صاحب الكفاية ومرجعه إلى الاستناد إلى الشرط الثالث [من شروط الإستعمال] لإثبات الامتناع، إما بتقريب: أن الاستعمال عبارة عن إفاء اللفظ في معناه بنحو يكون اللفظ ملحوظاً باللحاظ الآلي ومرآة للمعنى، ويستحيل وحدة الفاني مع تعدد المفني فيه في عالم اللحاظ، لأن الإفاء يستدعي العينية في التصور واللحاظ وهو خلف التعدد. وإما بتقريب: أشار إليه المحقق العراقي في مقالاته من أنه بناء على اللفظ يلحظ في مقام الاستعمال لحاظاً آلياً يلزم في حالة استعمال اللفظ في أكثر من معنى اجتماع لحاظين على ملحوظ واحد وهو اللفظ، لأن كلا من المعنيين ملحوظ باللحاظ الاستقلالي وكل من هذين اللحاظين يصل إلى المعنى بتوسط اللفظ ومروراً منه إليه كما هو معنى الآلية، وهو يعني مرور لحاظين من اللفظ إلى المعنيين في وقت واحد، وهو معنى لزوم اجتماع لحاظين آليين على اللفظ في استعمال واحد هو غير معقول. وهذا بخلاف ما إذا أنكرنا الآلية في مقام الاستعمال فإن اللفظ حينئذ يكون ملحوظاً بلحاظ استقلالي و يكفي فرد واحد من هذا اللحاظ لإفادة كل من المعنيين .

و يرد على التقريب الأول: أن آلية اللفظ ذهنياً في عالم اللحاظ المدعاة شرطاً ثانياً فيما تقدم إن أريد بها الآلية بالمعنى المقابل لتوجه النفس والتفاتاتها تفصيلاً إلى الشيء، بمعنى أن الألفاظ تستعمل استعمالاً أداتياً مع الغفلة عنها عادة، فهذه ظاهرة

عامة في عالم الاستعمال ولكنها ليست مقومة لعملية الاستعمال ذاتا، ولا تستدعي امتناع استعمال اللفظ في أكثر من معنى؛ لأن مجرد عدم التوجه إلى اللفظ كما يلائم مع استخدامه أداة لتفهم معنى واحد كذلك يلائم مع استخدامه أداة لتفهم معنيين. ويرد على التقريب الثاني: أن اللحاظ الآلي للفظ في مقام الاستعمال ليس معناه أن لحاظاً واحداً يعبر من اللفظ إلى المعنى فيكون لحاظاً مستقالياً للمعنى باعتبار استقراره عليه ولحاظاً آلياً للفظ باعتبار استطراره منه ليلزم محذور عبور لحاظين عن اللفظ، بل معناه أن اللفظ ملحوظ بلحاظ وموجود في الذهن بوجود، و لكنه ليس محطاً للتوجه والاتفات من قبل النفس بحكم العادة التي تجعل المعتاد يستعمل الأداة فيما أعدت له من دون توجه إليها بالفعل، و قد عرفت أن الوجود الذهني أعم من التوجه والاتفات. وعليه، فلا يلزم من استعمال اللفظ استعمالاً أداتياً لتفهم معنيين اجتماع لحاظين آليين عليه.

الثالث: ماجاء في كلمات المحقق الأصفهاني تارة بتقريب: أن الاستعمال المذكور يقتضي صيرورة اللفظ وجوداً تنزلياً لكل من المعنيين، ومع كون الوجود الحقيقي واحداً فليس هناك أمران حقيقيان لينزل كل منهما منزلة معنى (الهاشمي الشاهرودي، ١٤٢٦ق-٢٠٠٥م، ج١، ص١٥٠-١٥٢). وأخرى بتقريب: أن استقلال كل من المعنيين في مقام الاستعمال الذي هو المفروض، معناه استقلاله في الإيجاد التنزيلي لأن الاستعمال عين الإيجاد كذلك، والاستقلال بالإيجاد التنزيلي يستدعي الاستقلال بالوجود التنزيلي لأن الإيجاد عن الوجود، والاستقلال بالوجود التنزيلي يقتضي الاستقلال بالوجود اللفظي الحقيقي، لأن الوجود التنزيلي للمعنى عين الوجود الحقيقي للفظ، فالاستقلال في أحدهما مساوق للاستقلال في الآخر. و يرد على التقريب الأول: وضوح أن تعدد المنزل عليه لا يستدعي تعدد المنزل إذ يمكن أن يكون الوجود الواحد منزلاً أمور متعددة بتنزيلات متعددة فلا نحتاج إلى وجود حقيقي آخر لينزل منزلة المعنى الآخر.

و أما التقريب الثاني، فيرد عليه: بأنه إن أريد بكون الاستعمال إيجاد المعنى باللفظ تنزيلاً كون اللفظ أداة لإيجاد المعنى ومرآة له في مقام الاستعمال فلا يمكن أن يكون كذلك بالنسبة إلى معنيين وإلزام فنأوه في اثنين أو اجتماع للحاظين، وإن أريد بذلك مجرد اعتبار أن اللفظ عين المعنى كما يعتبر الطواف بالبيت صلاة مثلاً فليس هذا حقيقة الاستعمال. (المصدر نفسه، ص١٥٢-١٥٣).

ثم ناقش الشهيد الصدر دعوى أخذ قيد الوحدة في الموضوع له فقال عن صحة استعمال اللفظ المفرد في أكثر من معنى على وجه الحقيقة وعدمها، فقد يقال: إن في الاستعمال المذكور إخلالاً بقيد الوحدة المأخوذ في مقام الوضع، إمادعوى أن قيد

الوحدة مأخوذ في المعنى الموضوع له. أو بدعوى أنه دخيل في غرض الواضع ولم يؤخذ قيда في المعنى الموضوع له لاستحالة تقييده به.

فيرد عليه: أن الوحدة المدعى أخذها في المعنى الموضوع له إن كانت بمعنى الوحدة الذاتية المساوقة لشيئية الشيء في مقابل كون الشيء اثنين، فمن الواضح انها محفوظة في موارد استعمال اللفظ في أكثر من معنى. وإن كانت بمعنى الوحدة اللحاظية الاستعرافية، أي أن يكون ملحوظا باللاحظ الاستقلالي لا الضمني في مقام الاستعمال، فهذا لللاحظ الاستعمالي لو تعقلنا أخذه في المعنى الموضوع فهو محفوظ في المقام، لأن المفروض ملاحظة كل من المعنيين بلحاظ استقلالي في مقام الاستعمال لا ملاحظة مجموع المعنيين شيئا واحدا مركبا، وإلا كان من استعمال اللفظ في المعنى الواحد. وإن كانت بمعنى نفي ثبوت لخاص للمعنى الآخر في مقام الاستعمال؛ فهذا أمر لا يعقل أخذه قيدا في المعنى الموضوع له. كما يرد عليه بأن ضيق غرض الواضع لا يوجب ضيق نفس العلة الوضعية حتى لو سلم ذلك في باب الأوامر أن ضيق غرض المولى في باب العبادة يوجب ضيقا في متعلق الأمر وعدم إطلاقه، وذلك لأن العلة الوضعية أمر واقعي مترتب على الوضع ترتب المعلول على علته وليس حالها مع الوضع حال المجعول بالنسبة إلى جعله، فمهما كان الغرض ضيقا يؤدي الوضع دوره كسبب لقرن أكيد بين اللفظ والمعنى، وهذا القرن هو ملاك الانتقال والدلالة.

ثم قال: إن ما ذكرناه إنما نقصد به نفي خروج الاستعمال في أكثر من معنى عن قانون الوضع، ولكننا نسلم في الوقت نفسه بأنه خلاف القانون العرفي للمحاورة، وبمعنى أنه على خلاف الظهور العرفي، ولهذا لا يبيني العقلاء على التمسك بأصالة الحقيقة لإثبات استعمال المشترك في كلا معنييه. ونكتة ذلك ظهور حال المتكلم في التناوب وعلاقة واحد بواحد بين عالم اللفظ والإثبات وعالم المقصود والمراد، فإن مقتضى التناوب أن يكون بإزاء كل جزء من الكلام جزء من المعنى لا جزءان (الهاشمي الشاهرودي، ١٤٢٦ق-٢٠٠٥م، ص١٥٤-١٥٥).

إذن بناء على ذلك الواضع في مقام الوضع ينشأ العلاقة بين اللفظ والمعنى، وتؤدي هذه العلاقة إلى تكوين مقارنة أكيدة بينهما يصطلح عليها بالقرن الأكيد. فعندما يستعمل المتكلم اللفظ ينتقل منه ذهن السامع إلى المعنى، كأنما لا يرى اللفظ ولم يلتفت له والمتكلم كذلك. ويرجح الشهيد الصدر المرآتية على علامية اللفظ ولكن لا بالتفسير الذي ذهب إليه الأخوند الخراساني من إقناء اللفظ في المعنى، ولا حسب مسلك التعهد الذي ذهب إليه السيد الخوئي. فاللفظ بلحاظ كل من الوضعين يكتسب حيثية قرن مؤكد مغايرة للحيثية التي يكتسبها بتوسط الوضع الآخر وهو الألفة الذهنية بين صورة اللفظ والمعنى الحاصلة بالقرن الخارجي بينهما.

إستعمال اللفظ في التثنية والجمع

استعمال اللفظ الواحد في التثنية والجمع، بأن يراد من كلمة عيينين -مثلاً- فرد من العين الباصرة وفرد من العين النابغة، فلفظ عين قد استعمل حال التثنية في معنيين، وهذا شأنه في الإمكان والصحة شأن مالو أريد معنى واحد من كلمة عيينين بأن يراد بها فردان من العين الباصرة مثلاً، فإذا صح هذا فليصح ذلك بلا فرق. واستدل العلامة المظفر على ذلك بما ملخصه: إن التثنية والجمع في قوة تكرار الواحد بالعطف، فإذا قيل: عيانان فكأنما قيل عين وعين. وإذا يجوز في قولك (عين عين) أن تستعمل أحدهما في الباصرة والثانية في النابغة فكذلك ينبغي أن يجوز فيما هو بقوتها أعني (عيينين). وكذا الحال في الجمع.

فيرى عدم الجواز في التثنية والجمع كالمفرد مستدلاً على ذلك بأن التثنية والجمع وإن كانا موضوعين لافادة التعدد، إلا أن ذلك من جهة وضع الهيئة في قبال وضع المادة، وهي -أي المادة- نفس لفظ المفرد الذي طرأت عليه التثنية والجمع. فإذا قيل ((عيانان)) مثلاً، فإن أريد من المادة خصوص الباصرة فالتعدد يكون فيها أي فردان منها، وإن أريد منها خصوص النابغة مثلاً فالتعدد يكون بالقياس إليها، فلو أريد الباصرة والنابغة فلا بد أن يراد التعدد من كل منهما أي فرد من الباصرة وفرد من النابغة، لكنّه مستلزم لاستعمال المادة في أكثر من معنى وهو محال (المظفر، ١٩٦٦م، ج١، ص٣٤-٣٥).

يرى صاحب المعالم: بناء على كون استعمال اللفظ حقيقة في التثنية والجمع أنهما في قوة تكرير المفرد بالعطف والظاهر اعتبار الاتفاق في اللفظ دون المعنى في المفردات ألا ترى أنه يقال زيدان وزيدون وما أشبه هذا مع كون المعنى في الأحاد مختلفاً، وتأويل بعضهم له بالمسمى تعسف بعيد وحينئذ فكما أنه يجوز إرادة المعاني المتعددة من الألفاظ المفردة المتحدة المتعاطفة على أن يكون كل واحد منها مستعملاً في معنى بطريق الحقيقة، فكذا ما هو في قوته. (العالمي، بلا تا، ص٤١-٤٢).

يرى السيد الشهيد الصدر في هذا الصدد: إن تخريج إرادة معنيين من المثني لا يمكن تصويره إذا فرض أن المثني دال على مفاده بنحو تعدد الدال والمدلول مادة وهيئة بمعنى أن المادة تدل على الطبيعة التي وضع لها اللفظ وهيئة المثني تدل على المتعدد منه، فإنه على هذا إن كانت المادة مستعملة في معنى واحد فلا يعقل استقادة المعنى الآخر من التثنية بعد فرض أن مدلولها ليس إلا تكثير مدلول المادة، وإن كانت المادة مستعملة في معنيين لزم استعمال اللفظ في أكثر من معنى وكان هذا التكثير مستفاداً من نفس المادة، فكان لا بد لإعمال التثنية من أن يراد المتكرر من كل من المعنيين وبذلك يلزم استعمال اللفظ في أكثر من معنى على مستوى المادة ومستوى الهيئة معاً (الهاشمي الشاهرودي، ١٤٢٦ق-٢٠٠٥م، ج١، ص١٥٥-١٥٦)

ويمكن أن يقال: إنَّ المادة في المثني غير مستعملة في معنى، بل الهيئة مستعملة في إفادة تكرار لفظ المادة، فبدلاً عن أن يقول ((عين و عين)) يقول ((عينين)). و يريد بذلك إخطار تصور عين وعين قاصداً بهما إفهام المعنيين. وهذا التصوير ينطبق على التنثية في الاعلام وأسماء الاشارة من دون ورود إشكال، وعلى أسماء الأجناس أيضاً بنحو يمكن أن يستفاد من مثناها المتعدد من المعنى تارة، والمتعدد من الأفراد لمعنى واحد تارة أخرى على نحو تعدد الدال والمدلول. (المصدر نفسه، ص ١٥٨).

يرى المحقق الاصفهاني إنَّ المادة تستعمل في طبيعي اللفظ من باب استعمال اللفظ في نوعه و لكن لا فيه بما أنه لفظ بل بما له من المعنى، فالمعنى لم تستعمل فيه المادة بل استعملت في نوع اللفظ المتضمن للمعنى، وهيئة المثني تدل على إرادة فردين من طبيعي لفظ المفرد بما أنهما دالان على معنييهما (انظر: الاصفهاني، ١٤٢٩ ق، ج ١، ص ٨٦).

يرد عليه الشهيد الصدر بأن استعمال المادة في طبيعي اللفظ بما له من المعنى تارة: يراد به أن الدلالة على المعنى بما هي مفهوم تلحظ قيماً طبيعي اللفظ، وأخرى: يراد به تقييد طبيعي اللفظ بواقع الدلالة على المعنى. أما الأول، فواضح البطلان. لأن مفهوم الدلالة على المعنى لا ينسب إلى الذهن من قولنا (زيدان) مضافاً، إلى أن انسباقه لا يساوق انسباق واقع معنى اللفظ. وأما الثاني، فلأن هذا قيد واقعي لا مفهومي، ولا يعقل تقييد المعنى المستعمل فيه بقيد واقعي، لأن الانتقال من اللفظ إلى المعنى المستعمل فيه تصوري والانتقال التصوري انما يكون بين مفهومين تصوريين (الهاشمي الشاهرودي، ١٤٢٦ ق-٢٠٠٥ م، ج ١، ص ١٥٩).

الرأي المختار والراجح

هو جواز استعمال اللفظ الواحد في أكثر من معنى مطلقاً في المفرد والمثني والجمع، وعدم خروج الاستعمال في أكثر من معنى عن قانون الوضع، وإن كان خلاف القانون العرفي للمحاورة، وبمعنى أنه على خلاف الظهور العرفي، ولهذا لا يبني العقلاء على التمسك بأصالة الحقيقة لإثبات استعمال المشترك في كلا معنييه. فان مقتضى التطابق أن يكون بإزاء كل جزء من الكلام جزء من المعنى لا جزءان. وإنَّ الوحدة المدعى أخذها في المعنى الموضوع له محفوظة في موارد استعمال اللفظ في أكثر من معنى أو ملحوظاً باللاحظ الاستقلالي، لأنَّ المفروض ملاحظة كل من المعنيين بلحاظ استقلالي في مقام الاستعمال لا ملاحظة مجموع المعنيين شيئاً واحداً مركباً، وإلا كان من استعمال اللفظ في المعنى الواحد. كما أن ضيق عرض الواضع لا يوجب ضيق نفس العلة الوضعية. فإنَّ اللفظ ملحوظ بلحاظ وجوده في الذهن بوجوده، ولكنه ليس محطاً للتوجه والإلتفات من قبل النفس بحكم العادة، وإنَّ تعدد المنزل عليه لا يستدعي تعدد المنزل إذ يمكن أن يكون الوجود الواحد منزلاً

منزلة أمور متعددة بتنزيلات متعددة فلا نحتاج الى وجود حقيقي آخر لينزل منزلة المعنى الآخر.

النتيجة

مما تقدم يمكن لنا الخروج بالنتائج التالية:

١. الضابط في الجواز والإمتناع أن يكون كل من المعنيين مستقلا في مقام تعلق الإرادة الإستعمالية به. فالإستقلال المقصود هو الإستقلال الإستعمالي.
٢. هناك تضارب في الآراء حول امتناع أو جواز إرادة أكثر من معنى في إستعمال واحد، على أن يكون كل من المعاني مرادا من اللفظ على حدة كأن اللفظ قد جعل للدلالة عليه وحده. فالقائلون بالمنع يستدلون بعدم جواز تعلق لحاظين بملحوظ واحد في آن واحد.
٣. المراد بالإرادة الإستعمالية هونفس الإستعمال، فلا بد أن يلاحظ اللفظ والمعنى، لأن اللفظ هو المراد صدوره والمعنى هو الحيثية التي بلحاظها أريد اصدار اللفظ. والإستعمال فعل إرادي و لا بد أن يتعلق بإرادة المستعمل، يعني الاستعمال تابع للإرادة.
٤. إستعمال اللفظ في أكثر من معنى خلاف القانون العرفي للمحاورة بمعنى أنه على خلاف الظهور العرفي، ولذلك لا يبني العقلاء على التمسك بأصالة الحقيقة لإثبات إستعمال المشترك في كلا معنييه. وإن لم يكن إستعمال اللفظ الواحد في أكثر من معنى خارجا عن قانون الوضع.
٥. الإستعمال ليس جعل علامة، بل الاستفادة من العلامة كما في سائر العلامات من علامات المرور و اللوحات وأضوية المرور، جعلت هذه العلامات لمعاني ابتداءً في عالم الاعتبار ثم أستقيدت منها عملياً خلافاً لما ذهب اليه صاحب الكفاية .
٦. الإستعمال عبارة عن التكلم باللفظ من حيث أنه مقدمة لإيجاد المعنى وهذا هو الإرادة الاستعمالية، و أن المتكلم حين التكلم، يجعل اللفظ آلة ومرآة وإن كان من الممكن أن يلاحظ اللفظ لحاظاً استقلالياً.
٧. للإستعمال شروط وهي كالتالي: صلاحية دلالة اللفظ(المستعمل) على المعنى (المستعمل فيه). ولا بد من التغاير بينهما؛ لحاظ اللفظ آلياً ولحاظ المعنى استقلالياً. والمراد بالإستقلالية في جانب المعنى الإستقلالية بالنسبة إلى اللفظ وكونه ذا المرآة للفظ فلا ينافي ملاحظة مرآة بالنسبة إلى معنونه والمراد بالآلية في جانب اللفظ أن يلحظ اللفظ فانيا في المعنى ومرآة له بمعنى أن الإستعمال منقوّم باللحاظ الآلي وبذلك يختلف عن الإنتقال من العلامة إلى ذي العلامة؛ كما يتوقف الإستعمال على الوضع الشخصي أو النوعي.

المصادر والمراجع

- الأخوند الخراساني، محمد كاظم. (١٤٣٠ق). **كفاية الأصول**، تحقيق وتعليق الشيخ عباس علي الزارعي السيزواري. قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
- الأصفهاني، محمد حسين. (١٤٢٩ق). **نهاية الدراية في شرح الكفاية**. بيروت: مؤسسة آل البيت (ع).
- الإمام الخميني، السيد روح الله. (١٤١٥ق). **مناهج الوصول الى علم الاصول**. قم: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني.
- الجزائري المروج، السيد محمد جعفر. (١٣٨٨ق). **منتهى الدراية**. النجف: مطبعة النجف.
- الحكيم، السيد محسن. (بلا تا). **حقائق الاصول**. قم: مؤسسة آل البيت (ع).
- الحكيم، عبد الصاحب. (١٤١٣ق). **منتقى الاصول (تقاريرات السيد محمد الحسيني الروحاني)**. قم: مكتب آية الله محمد الحسيني الروحاني.
- الخوئي، السيد ابو القاسم. (١٤١٩ق). **أجود التقريرات (تقاريرات الميرزا محمد حسين النائيني الغروي)**. قم: مؤسسة صاحب الأمر (عج).
- الشهيد الصدر، السيد محمد باقر. (١٤٢٤ق). **دروس في علم الاصول**. قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
- الطباطبائي، السيد محمد حسين. (١٤٠٢ق). **حاشية الكفاية**. قم: بنياد علمي وفكري علامة طباطبائي.
- العالمي، حسن بن زين الدين. (بلا تا). **معالم الدين وملاذ المجتهدين**. قم: انتشارات اسلامي.
- العراقي، ضياء الدين. (١٤٢٠ق). **مقالات الاصول**. قم: مجمع الفكر الإسلامي.
- الفياض، محمد اسحاق. (١٤١٩ق). **محاضرات في أصول الفقه (تقاريرات السيد ابو القاسم الخوئي)**. قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
- القمي، ابو القاسم بن محمد. (١٣٧٨ق). **قوانين الاصول**. طهران: المكتبة العلمية الإسلامية.
- المظفر، محمدرضا. (١٩٦٤م). **اصول الفقه**. النجف: مطابع دار النعمان.
- الموسوي البنجوردي، ميرزا حسن. (١٣٨٠ق). **منتهى الاصول**. تهران: مؤسسة العروج.
- الهاشمي الشاهرودي. (١٤٢٤ق/٢٠٠٥م). **بحوث في علم الاصول (تقاريرات السيد الشهيد محمد باقر الصدر)**. قم: مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي.

COPYRIGHTS

© 2023 by the authors. Licensee Islamic Azad University Jiroft Branch. This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0) (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

ارجاع: زرگوش نسب (الزرگوشي) عبد الجبار، دراسة لنظرية الاستعمال وإستعمال اللفظ في أكثر من معنى في آن واحد، دراسات الأدب المعاصر، السنة ١٥، العدد ٥٩، خريف ١٤٤٤، الصفحات ٢٢-٢١.